



## خبراء: الهبوط الحاد للتضخم في مصر الشهر الماضي يؤشر إلى عدم تعافي القدرة الشرائية

القاهرة - رويترز: هبط التضخم في مصر بشكل كبير، في كانون الأول الماضي، في أحدث إشارة فيما يبدو إلى تحسن الاقتصاد بعد أن تضرر المصريون بشدة جراء تحرير سعر صرف العملة في ٢٠١٦.

لكن خبراء اقتصاديين يقولون إن انخفاض التضخم ربما أنه يظهر فقط أن القدرة الشرائية للمصريين لم تتعافى حتى الآن. وكانت الأسعار قفزت إلى مستويات قياسية وفقد الجنيه المصري نصف قيمته بعد أن حرر البنك المركزي سعر الصرف في تشرين الثاني ٢٠١٦ في مسعى للحصول على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي لتعزيز النمو الاقتصادي بعد سنوات من الاضطراب. ومع وصول العملة المصرية إلى حوالي ١٧,٧ جنيه للدولار مقارنة مع سعرها قبل التعويم البالغ ٨,٨٨ جنيه، اضطر المصريون لتعديل عاداتهم للإنفاق كي تتناسب مع انخفاض قيمة دخلهم ومدخراتهم بواقع النصف. وأظهرت بيانات رسمية، هذا الأسبوع، أن تضخم أسعار المستهلكين في المدن انخفض إلى ٢١,٩ بالمئة في كانون الأول الماضي من ٢٦ بالمئة في الشهر السابق. وهي أقل قراءة منذ تحرير سعر الصرف. وهبط التضخم الأساس، الذي يستثني السلع التي تتقلب أسعارها مثل الأغذية، إلى ١٩,٨٦ في المئة من ٢٥,٥٣ في المئة.

ومنذ تحرير سعر الصرف، عثر المصدرون المصريون على أسواق جديدة وهو ما قلص العجز التجاري للبلاد، وزادت احتياطات النقد الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات قياسية مرتفعة. لكن خبراء اقتصاديين يقولون: إن هبوط التضخم هو نتيجة لتأثير قوي لسنة الأساس، وليس بالضرورة نتيجة لانتعاش اقتصادي حقيقي. وقالت خبراء ممدوح الخيزارة الاقتصاديون لدى بنلون المالية: "بعد تشرين الثاني الماضي ٢٠١٦، كنت تقارن (التضخم) بالمعدلات المرتفعة للفترة التي أعقبت التعويم، لكن في كانون الأول الماضي كان لديك تأثير قوي لسنة الأساس". وتظهر بيانات أن التضخم العام الشهري تراجع للمرة الأولى في عامين في كانون الأول الماضي بفعل انخفاض أسعار الدواجن واللحوم وبعض الخضروات والحبوب.

## الدول الأوروبية تعول أكثر من أي وقت مضى على إمدادات الغاز من روسيا

موسكو - أف ب: بلغ استهلاك الغاز الروسي في أوروبا مستويات غير مسبوقة وعلى الرغم من إعلان بروكسل منذ سنوات عزمها على تقليص اعتمادها على مصدر الإمداد هذا، فهي لا تبدي أي ميل إلى الحد منه. وأعلنت مجموعة "غازبروم" الروسية أن إمداداتها من الغاز إلى دول أوروبا وتركيا سجلت مستوى قياسي العام ٢٠١٧ بلغ ١٩٢,٩ مليار متر مكعب، في زيادة بحوالي ٨٪ عن آخر مستوى قياسي حققته العام ٢٠١٦. وهذا ما يشكل بالطبع مصدر ارتياح على الصعيد المالي للمجموعة التي تعتمد على صادراتها كمصدر رئيسي لأرباحها، لكن الإنجاز يكتسي كذلك طابعا سياسيا على ضوء الخطوات الكثيرة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي بحثا عن مصادر تمويين أخرى.

وقال رئيس "غازبروم" أليكسي ميلر إن هذه الأرقام "تثبت الطلب المتزايد للدول الأوروبية على الغاز الروسي، إنما كذلك مؤقوتة إمدادها بالكميات المطلوبة".

وبلغت الإمدادات إلى ألمانيا والنمسا مستوى قياسي فيما ازدادت الصادرات إلى فرنسا بنسبة ٦,٨٪ في العام ٢٠١٦، بحسب أرقام أعلنتها "غازبروم". وازدادت حصة الغاز الروسي المصدر إلى أوروبا في السنوات الماضية وباتت تمثل حوالي ثلث الاستهلاك الإجمالي في القارة. وتحقق ذلك على الرغم من عزم أوروبا على تنويع مصادرها، وذلك على إثر أزمات الغاز بين موسكو وكيفيف والتي تسببت في اضطرابات في الإمداد. وما ساهم في ترسيخ هذا الهدف التوتّر القائم بين بروكسل وموسكو منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية العام ٢٠١٤، والمخاوف من أن تعتمد موسكو إلى التكلم بالمداد الغاز لخدمة أهداف جيوسياسية.

وقال المحلل في مصرف "سيبيريتس" سي إي بي فاليري نيبستيروف إن زيادة الطلب الأوروبي مردها بصورة خاصة "الانتعاش الاقتصادي" في أوروبا ومستوى الأسعار "الأكثر تنافسية حاليا من أسعار الفحم".

وإن كان نيبستيروف رأى من المحتمل تراجع الصادرات الروسية إلى الاتحاد الأوروبي هذه السنة بعد المستوى المرتفع الذي سجلته في ٢٠١٧، إلا أنه من غير المرجح أن يتغير التوجه العام إذ "ستحتفظ المجموعة على الأرجح

وقالت علياء: "ربما يشير التراجع إلى أن مستوى الإنفاق لم يتعاف بالكامل، خصوصا لأن الطلب الموسمي يدفع في العادة معدلات (التضخم) للارتفاع. "كنا نتوقع معدلا شهريا عند ٠,٧٠٠,٠٠٥، لكن بدلا من ذلك استقر كل شيء باستثناء أسعار الأغذية التي انخفض بعضها".

#### تخفيضات اضطرابية للسعر

تقول شركات إنتاج الأغذية: إنها ترغب في زيادة الأسعار للحفاظ على الربحية، لكن ذلك ليس بمقدورها لأن السوق لا يمكنها استيعاب أي زيادات أخرى في السعر.

وقال هاني برزي رئيس مجلس إدارة إيديتا للصناعات الغذائية، أحد أكبر منتجي الأغذية في البلاد: "نرغب في زيادة الأسعار لكن السوق غير مواتية في الوقت الحالي".

واضطر تجار التجزئة أيضاً لخفض أسعار بعض الأغذية مثل الدواجن واللحوم لاجتذاب المستهلكين مجددا والذين أبعدتهم زيادات الأسعار. وقال إسماعيل جمال، وهو صاحب متجر للدواجن في مدينة نصر: "الناس لا تشتري...إحنا خايفين نبطل شغل لو مخفضناش الأسعار".

ويقول خبراء اقتصاديون: إن القدرة الشرائية يمكن أن تستقرق بين ثلاث إلى أربع سنوات كي تتعافي من صدمة التعويم. وقال نعمان خالد الخبير الاقتصادي لدى سي.أي كابيتال لإدارة الأصول: "شرائح من المجتمع تحولت من (استهلاك) اللحوم إلى الجبن كمصدر للبروتين، هذا ما فعله التضخم للمستهلكين". وأضاف: إن دورة اقتصادية كاملة تشمل تعافي النشاط وزيادة الأجور ضرورية قبل أن تعود القدرة الشرائية إلى مستويات ما قبل تحرير سعر الصرف وقبل رؤية معدل معقول للتضخم.

ورفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بواقع ٧٠٠ نقطة أساس منذ حرر سعر الجنيه لمواجهة ارتفاع التضخم.

ويقول خبراء اقتصاديون: إنهم يتوقعون أن يبدأ البنك خفض أسعار الفائدة في الاجتماع القادم للجنة للسياسة النقدية المقرر أن يعقد في ١٥ شباط.

واشنطن - رويترز: سجلت أسعار المستهلكين الأساسية في الولايات المتحدة أكبر زيادة في ١١ شهرا خلال كانون الأول في ظل زيادات كبيرة في تكلفة الإيجارات والزراعة الصحية مما يعزز التوقعات بأن التضخم سيكتسب قوة دفع هذا العام. وقالت وزارة العمل الأمريكية إن مؤشر أسعار المستهلكين الذي يستبعد مكونات الغذاء والطاقة التي تتقلب أسعارها ارتفع ٠,٣ بالمئة الشهر الماضي أيضا مع ارتفاع أسعار السيارات الجديدة والمستعملة والشاحنات والتأمين على السيارات. وتلك أكبر زيادة في ما يسمى بمؤشر أسعار المستهلكين الأساسي منذ كانون الثاني وتأتي بعد ارتفاع مسبته ٠,١ بالمئة في تشرين الثاني. وزاد مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي ١,٨ بالمئة في ١٢ شهرا حتى كانون الأول ارتفاعا من ١,٧ بالمئة في تشرين الثاني.

وكان خبراء اقتصاد استطلعت رويترز آراءهم توقعوا ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين ٠,٢ بالمئة على أساس شهري واستقراره عند ١,٧ بالمئة على أساس سنوي.

وارتفعت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة في كانون الأول مع إقبال الأسر على شراء مجموعة واسعة من السلع وجرى تعديل أرقام المبيعات للشهر السابق بالرفع مما يشير إلى أن أكبر اقتصاد في العالم خرج من ٢٠١٧ بـزخم قوي.

وقالت وزارة التجارة الأمريكية، أمس، إن مبيعات التجزئة زادت ٠,٤ بالمئة الشهر الماضي، وعملت الزيادة البيانات لشهر تشرين الثاني بالرفع لتظهر أن المبيعات ارتفعت ٠,٩ بالمئة بدلا من قراءة سابقة أشارت إلى زيادة قدرها ٠,٨ بالمئة. وعلى أساس سنوي ارتفعت مبيعات التجزئة ٥,٤ بالمئة في كانون الأول.

وسجلت المبيعات زيادة ٤,٢ بالمئة في ٢٠١٧ مقارنة مع ارتفاع بلغ ٢,٢ بالمئة في ٢٠١٦.

من ناحية أخرى، أظهرت البيانات الاقتصادية الصادرة، أمس، ارتفاع مخزون الشركات خلال تشرين ثان الماضي مقارنة بالشهر السابق.

ونكرت وزارة التجارة الأمريكية، أمس، أن المخزون ارتفع خلال تشرين ثان الماضي وسنغافورة - رويترز: ارتفعت أسعار النفط فوق ٧٠ دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ ٢٠١٧، في الوقت الذي يراهن فيه المستثمرون على أن تخفيضات الإنتاج التي تقودها "أوبك" ستهدم على السوق هذا العام.

لكن بعض المتعاملين يصدرون تحذيرا من أن آسيا، أكبر منطقة مستهلكة للخام في العالم، تظهر دلائل على تصحيح نزولي قريب.

وارتفعت أسعار العقود الأجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت بأكثر من ٥٠ في المئة منذ منتصف ٢٠١٧ وبلغت ٧٠ دولارا للبرميل هذا الأسبوع للمرة الأولى منذ كانون الأول ٢٠١٤. وتحرك متوسط أسعار النفط الخام في السوق البيع الحاضر في آسيا فوق ٧٠ دولارا للبرميل في كانون الثاني.

وقال ستيفن اينس رئيس التداول لمنطقة آسيا والمحيط الهادي لدى أواندا للوساطة في العقود الأجلة في سنغافورة: "من المرجح جدا أن يحدث تصحيح مفيد (للسعر)".

ويقول متعاملون: إن أحد الأسباب هو أن المعروض من المنتجات النفطية ما زال وفيرا، وفي السنوات الثلاث الماضية حققت شركات التركيز أرباحا مرتفعة بسبب الرخص النسبي للنفط الخام الذي يستخدم في إنتاج وقود مثل الديزل والبنزين.

ونتيجة لذلك، قامت شركات التركيز الآسيوية بتكرير كميات غير مسبوقة بلغت ٢٣ مليون برميل يوميا من النفط الخام في أواخر ٢٠١٧.

وتنتج الصين، أكبر مستهلك للنفط في آسيا، حاليًا الكثير من الوقود حتى أن شركات التركيز فيها تحولت إلى التصدير للعلو على مشتريين، وقد تنخفض مشترياتها من الخام.

وارتفعت صادرات الصين من الديزل حوالي ٣٠٠٠ في المئة منذ أوائل ٢٠١٥ إلى مستوى قياسي يزيد على مليوني طن، في كانون الأول الماضي، وفقا لبيانات الجمارك. وزادت صادرات الصين من البنزين ٣٦٥ بالمئة منذ أوائل ٢٠١٥ لتصل إلى أكثر من مليون طن في كانون الأول.

وبلغ إجمالي صادرات الصين من المنتجات النفطية المكررة مستوى قياسيًّا في كانون الأول عند ٦,١٧ مليون طن، وفقا لبيانات الجمارك، أعلنت، أمس.

وقال سوكريل فيجاياباكار مدير تريفنتا لاستشارات الطاقة: "هذا الانخفاض في الهوامش قد يقلص طلب المصافي الآسيوية على المزيد من الخام في الأمد القريب ويؤثر سلبا على أسعار (الخام) العالمية".

وانخفضت هوامش التركيز في سنغافورة، والتي تعد المعيار القياسي لآسيا، ٩٠ بالمئة من المستوى المرتفع الذي سجلته في ٢٠١٧ إلى أقل من ستة دولارات للبرميل هذا الأسبوع وهو أدنى مستوى موسمي في خمس سنوات.



متعاملون يتابعون حركة تداولات الأسهم في بورصة نيويورك، أمس. وارتفعت الأسهم الأميركية إلى مستويات قياسية جديدة مدعومة بحساب لأسهم البنوك، وصعد المؤشر "داو جونز" الصناعي ٠,٦٥٪ إلى ٥٧٣٧,٩٤ نقطة، بينما ارتفع المؤشر ستاندراند أند بورز ٥٠ الأوسع نطاقًا ٠,٣٠٪، إلى ٢٧٧٦,٤٦ نقطة. وزاد المؤشر "ناسداك" المجموع ٠,٠٨٪ إلى ٧٢٢١,٦٨ نقطة.

## أميركا: أسعار المستهلكين تسجل أكبر ارتفاع في ١١ شهراً

بنسبة ٠,٣٪ في حين كان المحللون يتوقعون ارتفاع المخزون بنسبة ٠,٣٪ فقط. وبحسب البيانات المعدلة فإن المخزون لم يسجل أي تغيير خلال تشرين أول الماضي، في حين كانت البيانات الأولية قد أشارت إلى تراجع المخزون بنسبة ٠,٠٠٪ خلال تشرين أول الماضي.

جاءت الزيادة الأعلى من التوقعات لمخزون الشركات الأمريكية خلال تشرين ثان الماضي، جزئيا بسبب ارتفاع مخزون مستودعات الجملة الذي ارتفع بنسبة ٠,٨٪ خلال الشهر نفسه بعد تراجع بنسبة ٤,٢٪ خلال تشرين أول الماضي.

ونكرت وزارة التجارة أن مبيعات الشركات زادت بنسبة ١,٢٪ خلال تشرين ثان الماضي، بعد زيادة بنسبة ٠,٨٪ خلال الشهر السابق.

في الوقت نفسه زادت مبيعات الجملة في أميركا خلال تشرين ثان الماضي بنسبة ١,٢٪ وزادت مبيعات السلع المصنعة بنسبة ١,٢٪، في حين زادت مبيعات التجزئة بنسبة ٠,٩٪ خلال الشهر نفسه.

على صعيد آخر، قالت وزارة الخزانة، أول من أمس، إن الحكومة الأمريكية سجلت عجزا في الميزانية قدره ٢٣ مليار دولار في ديسمبر كانون الأول مقارنة مع عجز بلغ ٢٧ مليار دولار في الشهر نفسه من العام الماضي.

وكان خبراء اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم قد توقعوا عجزا قدره ٤٠ مليار دولار الشهر الماضي. وقالت وزارة الخزانة في البيان الشهري للميزانية إن العجز في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية الحالية بلغ ٢٢٥ مليار دولار مقارنة مع عجز قدره ٢١٠ مليار دولار في الفترة نفسها من السنة المالية ٢٠١٧. وتبدأ السنة المالية في الولايات المتحدة في أول تشرين الأول.

وبلغ إجمالي الإيرادات في كانون الأول ٣٢٦ مليار دولار بزيادة ٢ المئة عن الشهر نفسه من العام الماضي في حين ارتفعت المصروفات ١ بالمئة إلى ٣٤٩ مليار دولار.

## ناقوس خطر يرق في آسيا مع بلوغ النفط ٧٠ دولاراً للبرميل

#### ما الذي غذى الارتفاع؟

تركز اهتمام سوق الخام حتى الآن على علامات على شح في الإمدادات في الوقت الذي تقود فيه منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا تخفيضات في الإنتاج تهدف إلى دعم الأسعار.

ومع قوة الاستهلاك العالمي للنفط أيضا في ظل مئاة نمو الاقتصاد العالمي يشعر المستثمرون بالتفاؤل.

وقال أولي هانسن رئيس إستراتيجية السلع الأولية بينك ساكسو هذا الأسبوع: "الأخبار الإيجابية تعميل لجذب المزيد من الانتباه بالمقارنة مع المؤشرات السلبية المحتملة".

لكن ارتفاع إنتاج النفط الأميركي، وهو أحد المؤشرات السلبية، يهدد بتقويض مساعي "أوبك" وروسيا الهادفة إلى خفض الإمدادات.

وعلى الرغم من انخفاض في إنتاج النفط الأميركي، مؤخرا، بفعل طقس شديد البرودة فإن من المتوقع على نطاق واسع أن يتجاوز الإنتاج قريبا حاجز العشرة ملايين برميل يوميا فيما يرجع بالأساس إلى إنتاج النفط الصخري، ما قد يدفع الإنتاج الأميركي إلى مستوى مماثل لما تضفه السعودية وروسيا وهما من كبار المنتجين والثتان بلفت ذروة إنتاجهما أكثر من ١١ مليون برميل يوميا ونحو ١٠,٧ مليون برميل يوميا على الترتيب في السنوات القليلة الماضية.

وقال لقمان أوتونوجا المحلل لدى إف.إكس.تي.إم للمسسةرة في العقود الأجلة: "أسعار النفط كانت ترتفع بشكل لا يمكن إنكاره هذا الأسبوع على الرغم من استمرار المخاوف من أن تتقد موجة الارتفاع العالمية الأرخم، يجب أن يبقى في الذهن أن الزيادة في إنتاج النفط الصخري الأميركي يمكن أن تعرض النفط لمخاطر نزولية".

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يتجاوز إنتاج النفط الأميركي ١١ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٩.

ويعني ارتفاع الإمدادات الأمريكية أن أسعار خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تقل بأكثر من ٥,٥ دولار للبرميل عن سعر برنت الذي تسعر معظم إمدادات الخام العالمية على أساسه.

وللاستفادة من أسعاره التنافسية، ترتفع صادرات النفط الخام الأميركي بما في ذلك إلى آسيا.

ومع الشعور بوعاة المنافسة المتزايدة والضغط من شركات التركيز خفضت إيران والعراق، ثاني وثالث أكبر منتجي النفط في "أوبك"، أسعار نفطهما هذا الأسبوع لكي يحافظا على القدرة التنافسية.

## تدهور التجارة بين الصين وكوريا الشمالية إلى النصف العام الماضي

القاسية ضد بيونغ يانغ، تشمل بشكل خاص قطاعات النفط والحديد والفحم والصيد والنسيج بهدف إرغام البلد المنغلق على العودة إلى طاولة المفاوضات لبحث برنامجه النووي والبيالستي.

وتؤكد الصين أنها تطبق العقوبات الدولية علما أن ٤٠٪ من مبادلات كوريا الشمالية الشمالية تجري معها.

لكن واشنطن تطلب بكين بمضاعفة الضغوط على كوريا الشمالية ولا سيما عبر فرض حظر نفطي تام.

سمحت التحارب النووية والبالستية الكورية الشمالية للعلاقات بين بكين وبيونغ يانغ التي لم يقيم زعيمها كيم جونغ أون بأي زيارة إلى الصين منذ توليه الحكم ولا التقى الرئيس شي جينينغ.

وتدعو الصين إلى حل سلمي للامزة وتدافع للعودة إلى المفاوضات عما تسميه "فترة تعليق مزدوجة"، في الوقت نفسه، للتجارب النووية الكورية الشمالية والمناورات العسكرية الأمريكية مع كوريا الجنوبية، لكن واشنطن ترفض ذلك.